في اجتماعها برئاسة صوفان:

اللجنة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م تقر خطة التجهيز المكتبي لنتائج التعداد

كتب/أحمد الطيار

□، أقرت اللجنة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م في اجتماعها السابع عشر المنعقد أمس بالجهاز المركزي للاحصاء برئاسة الأخ أحمد محمد صوفان نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي رئيس اللجنة خطة التجهيز المكتبي والآلي لنتائج التعداد العام وتنفيذ مسح الخدمات الأساسية وميزانية التعداد للعام ٢٠٠٥م.

وأشار الأخ الدكتور عبدالحكيم العبيد وكيل الجهاز المركزي للاحصاء نائب مدير التعداد إلى أن النشاط المكتبي لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م قد بدأ ويسير بهمة عالية حسب ما هو مخطط له كما تم البدء بالتجهيز للوثائق الفنية للمراحل المختلفة التي نفذت خلال مراحل التعداد العام الماضي.

مضيفاً لـ«الثورة» :إن اجتماع اللجنة العليا للتعداد قد ناقش وثيقة مهمة تعتبر من وثائق المرحلة المقبلة في أعمال التعداد والتي تنظم أعمال التعداد خلال مرحلة التجهيز المكتبي والتجهيز الآلي وفقاً لخطة تفصيلية تتضمن الأعمال والمستلزمات البشرية والمنهجية العلمية الواجب اتباعها في الترميز وأيضاً اختيار المشتغلين لهذه المهمة ومرحلة التجهيز الآلي إضافة إلى آلية تتبع الوثائق عبر اللجان المشكلة لهذا العمل.

وأكد الأخ العبيد أن النتائج الأولية للتعداد العام والتي أعلنت مؤخراً اثبتت أن هذا التعداد دقيق وذو جودة عالية بفوق التعدادات السابقة إذ كشفت المقارنة للمؤشرات المختلفة لمرحلة الترقيم والحصر مع مرحلة العد النهائي أن كافة البيانات اعطت مؤشرات ايجابية إلى نسبة الشمول في العد قد وصل ١٠٠٪ في كافة التقسيمات التعدادية المعتمدة كاشفاً عن خطة من ثلاث مراحل للتاكد من صحة البيانات يتبعها الجهاز حالياً وبحيث تظهر النتائج النهائية صادقة وشاملة.

وأضاف أن الجهاز المركزي للاحصاء قد زود مستخدمي البيانات من المخططين في الدولة بالبيانات الأولية ليتم الاستفادة منها عند وضع الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م وسيتم تزويدهم أولاً بأول بالبيانات والنتائج عند استكمالها وفقاً لما هو مخطط له.

وقد أشادت اللجنة العليا للتعداد بالعاملين في حقل التجهيز المكتبي وحثتهم على مضاعفة الجهود وتوخي الدقة كون نتائج التعداد وهي القاعدة الرئيسية للمعلومات في بلادنا والتي يعول عليها برمجة المشاريع وخطط الدولة للمرحلة المقبلة.

تصوير/راشد سيف

تحمل أكثر من ٢٨ ألف طن من البضائع:

وصول ٨ سفن تجارية إلى ميناء الحديدة

الحديدة / سبأ

■ أستقبل ميناء الحديدة أمس خمس سفن تجارية تحمل على متنها ٢٣ الفاً و٨٣٧ طناً من النفط والحديد والخشب.

وأوضحت الاحصائية الصادرة عن المؤسسة العامة للموانئ وتلقت وكالة سبأ نسخة منها أن الباخرة «وافا» تحمل على متنها ١٧٦طناً من التوانك ، والباخرتان - نفط اليمن ١٧ وباب عدن - تحملان ١٧ الفاً و٨٠ طنا من النفط ، والباخرة جي نوردينا تحمل على متنها ٥ آلاف و١٣ طنا من الحديد، والباخرة ذامستون تحمل ألفا و٥٦٨ طنا من الخشب ، فيما تزال الباخرة سانجيل في الغاطس في انتظار دخولها إلى أرصفة الميناء وإفراغ حمولتها أربعة الاف و٧٨٠ طناً من النفط . كما وصلت إلى ميناء المخا سفينتان تجاريتان تحملان كميات من المواشي والمازوت.

المفاوضات الجماعية وأهميتها في تنظيم علاقة العمل

■ تعتبر المفاوضات الجماعية الوسيلة الفعالة لتنظيم علاقات العمل على أسس عادلة بما يتمشى مع التطور الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها تكتسب أهمية خاصة حيث تلتقي فيها إرادة الطرفين لتنظيم شروط وظروف العمل، وكذلك تحديد الحقوق والمزايا التي تتقرر للعمال بما يحقق السلام الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، ولما كانت تشريعات العمل تمثل الحدود الدنيا لحقوق العمال مراعية في ذلك إمكانات المنشآت الصغيرة، فقد أصبحت المفاوضات الجماعية وسيلة اساسية لتحسين مستويات العمل ورفع مستوى المعيشة للأيدي العاملة وكذلك رفع الكفاءة الإنتاجية وكذلك في تنظيم علاقة العمل.

أن مؤتمر العمل العربي والذي عقد أول دورة عام ١٩٧٢م قد اهتم منذ تأسيسه على أن تبلغ التشريعات العمالية مستويات متماثلة خاصة فيما تعلق بالتشريعات العمالية والتامينات الاجتماعية وفي مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته السابعة في مدينة الخرطوم بجمهورية السودان) مارس- ١٩٧٩م)، وتنفيذاً للمادة الرابعة من الميثاق العربي للعمل بشأن موافقة الدول العربية على بلوغ مستويات متماثلة في التشريعات العمالية والتامينات الاجتماعية..

محمد راجح سعيد

فقد أقر المؤتمر تطبيق المادة الثالثة من الدستور الخاص بمنطقة العمل العربية والتي تنص على أن ما بين أهداف توحيد التشريعات العمالية وظروف وشروط العمل في الدول العربية هو تنظيم المفاوضات الجماعية خاصة وان المفاوضات الجماعية بجميع اشكالها القانونية حق لكل منظمات العمال وأصحاب الأعمال أو منظماتهم في كافة قطاع النشاط الاقتصادي العام أو الخاص دون تدخل من أي جهة كانت فكان إصدار الاتفاقية العربية رقم (٢١) لعام ١٩٧٩م انشاء المفاوضات الجماعية.

إن المفاوضات الجماعية هي الوسيلة الفعالة لتنظيم علاقات العمل على أسس عادلة ومن نفس الوقت فهي الصورة العملية للحوار من أطراف العمل وكلنا يعرف أن الحوار والتفاوض بات يحتل مركزاً متقدماً ليس فقط بين أطراف العمل الثلاثة وفي أدبيات منظمة العمل العربية بل في كل المجالات السياسية والاقتصادية وكذلك أطراف العمل ويكون المرجع الأخير للمفاوضات الجماعية بين أطراف العمل الثلاثة مرجعيات منظمة العمل العربية وفي المقدمة الميثاق ودستور المنظمة واتفاقيات وتوصيات العمل العربية، أبرزها الاتفاقية العربية رقم (١١) لسنه ١٩٧٩م بشأن المفاوضات الجماعية والتي أوردت تنظيماً متكاملاً للمفاوضات الجماعية.

أن بلادنا قد أعطت المفاوضات الجماعية اهتماماً كبيراً والذي يطلع على تشريعات الجمهورية اليمنية وخاصة قانون العمل وقانون تنظيم النقابات العمالية وقانون الخدمة المدنية سوف يجد أن التشريعات الوطنية قد اعترفت بحق المفاوضات الجماعية كونها حقاً شرعياً لأطراف العمل، وكذلك لكون المفاوضات الجماعية تهدف إلى تحسين شروط وظروف العمل وفي مقدمتها الأجور، وكذلك لأن المفاوضات الجماعية تعتمد على التحاور البناء والنقاش والموضوعية.

عمران: تدشين مشاريع الطرق الرئيسية

عمران /سبأ

■ دشن الأخ طه عبد الله هاجر محافظ محافظة عمران أمس العمل في ردم وسفلتة عدد من الشوارع الفرعية بمدينة عمران في شارع المرور والجنات ومنطقة بيت الفقيه بمدينة عمران بطول ٥كيلو و٦٠٠متر بتكلفة مائة مليون ريال٠

كما دشن العمل في مشروع رصف وتشجير وتحسين الشارع الرئيسي لمدخل مدينة عمران الجنوبي باتجاه خط صنعاء بطول ٨ كم بتكلفة تبلغ أكثر من ١٦مليون ريال .

وأوضح الأخ المحافظ لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/: إنه تحقق لمحافظة عمران العديد من المشاريع الخدمية في مجال الطرق منها ما قد تم إنجازه، وماهو قيد التنفيذ، وما هو جاري العمل في الدراسات والتصاميم وتقدر اطوال هذه المشاريع إجمالا بأكثر من ٤٠٠ كيلومتر وبتكلفة تبلغ أكثر من ٢٥مليار ريال بتمويل وزارة الاشغال العامة والطرق سواء منها الطرق الريفية أو التي تصل بين مدينة عمران والمدن الثانوية الاخرى ٠

واشار إلى أن من أبرز هذه المشاريع التي هي قيد الانجاز والتي سيتم البدء بتنفيذها وانجازها خلال الاسابيع القليلة القادمة إعادة وتوسعة وسفلتة مشروع طريق ريدة نقيل الغولة خمر بني صريم حوث حرف سفيان حتى حدود محافظة صعدة بطول٨٣ كيلومتراً والتي أقر تنفيذها مجلس الوزراء مؤخرا وبتكلفة تبلغ ملياراً و٥٠ مليون ريال بالاضافة إلى مشروع طريق عمران بيت الاحرق الصرارة السودة الاهنوم والتي ستربط مع خط حوث عاهم حرض بطول مائة وثلاثة كيلو مترات بتكلفة تبلغ أكثر من ثلاثة مليارات ريال والتي سيتم فتح المظاريف الخاصة بالمناقصة العامة لتنفيذ هذا المشروع خلال شهر يونيو القادم وتم تأهيل١٧شركة محلية ودولية لتنفيذه وكذا مشروع توسعة خط عمران ريدة والتي سيتم إعادة السفلتة في المشروع وتوسعته بخطين مزدوجين بطول ٢٠كم وبتكلفة تبلغ نحو مليار ريال٠

وأوضح ان من المشاريع التي هي قيد الانجاز إعادة وتوسعة مشروع خط عمران ضروان باتجاه صنعاء والذي سيتم توسعته بخطين مزدوجين مع حدائق وجزر وسطية وأكتاف جانبية وبطول١٥كم وبعرض ٤٠مترا وبتكلفة تبلغ نحو اثنين مليار ريال مع أعمال إنارة والتشجير والرصف والاعمال الفنية الأخرى.

١٥,٤ مليون ريال قروض ميسرة للمرأة بعدن

عدن / سبأ

■ منح برنامج تنمية الأنشطة المدرة للدخل التابع لجمعية الثريا قروضا ميسرة لـ ٣٢٦ امرأة من مديريتي دار سعد والبريقة بمحافظة عدن خلال شهر ابريل ٢٠٠٥م بقيمة ١٥ مليونا و ٤٤٠ الف ريال ، بتمويل من صندوق التنمية الاجتماعي ٠

واوضحت الأخت أماني الكهالي مسؤولة برنامج الأنشطة المدرة للدخل لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/: إن تلك القروض خصصت لتأهيل و تنمية بعض المشاريع التجارية والصناعية الصغيرة لتحسين المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للمستفيدات.

ورشة عمل حول تحديد الاحتياجات التنموية لريف حجة

■□، حجة/ سبأ/..

تهدف الورشة الخاصة بتحديد الاحتياجات والاولويات التنموية لمديريات عبس حرض ميدي كعيدنه بمحافظة حجة التي بدات امس وتستمر أربعة ايام إلى رفد ٤٠ مدربا ومتدربة يمثلون الجهات الرسمية والمدنية بالمديريات بمعلومات نظرية وتطبيقية حول رسم السياسات المستقبلية وتحديد احتياجات المجتمع الريفي من الخدمات الأساسية والتنموية.

كما سيتعرف المشاركون في الورشة التي ينظمها مكتب التخطيط والتعاون الدولي بالمحافظة في إطار استراتيجية التخفيف من الفقر على مهارات متعلقة بالأسس العلمية لتحسين اداء اعضاء السلطة المحلية وطرق استغلال الموارد وتطوير قاعدة البيانات والمعلومات فضلا عن التزود بالبيانات الارشادية والتوعوية المتعلقة بتفعيل دور المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني وإشراك المراة في عملية النهوض بالمجتمعات المحلية بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وأشار الأخ محمد علي الرويشان وكيل المحافظة في افتتاح الورشة الى أهمية توفر الأسس العلمية للنهوض بأوضاع المجتمعات الريفية وفي ضوء دراسات دقيقة للاحتياجات المحلية في كافة الاتجاهات.. مشددا على ضرورة ترجمة أهداف الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر من خلال مشاركة جميع الجهات الرسمية والشعبية.

كما القيت كلمتان من قبل الأخوين غازي عبد الواحد مدير عام مكتب التخطيط والتعاون الدولي بالمحافظة وبدر باسلمة نائب مدير المشروع الإنمائي/ جي. تي. زد/ استعرضتا جهود المكتب والمشروع إزاء رسم السياسات التنموية ودورهما في التدريب والتاهيل ورفع كفاءة الكادر الوظيفي في المحافظة.